



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan
Public Information Note

السنة الثانية العدد (13)

مايو 2011 May

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (مايو 2011)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (May 2011)

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2.....
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني: 4.....
- 1-2 التضخم: 4.....
- 2-2 عرض النقود: 5.....
- 2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 7.....
- 1-4 أداء التمويل المصرفي: 7.....
- 2-5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية: 10.....
- 2-6 الذهب والمعادن الاخرى : 12.....
- 2-7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 12.....

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الاقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف إلى تمليك الرأي العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق الأهداف التنموية في السودان" .

1- الاقتصاد العالمي وشركه التجارة الخارجية للسودان :

بالرغم من تحسن الأداء الاقتصادي العالمي واستمرار عملية التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أن تحديات أزمة الديون السيادية في أوروبا مازالت تلقي بظلالها على الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، وهناك بوادر انفراج نتجت عن إعلان الاتحاد الأوروبي عن الاتجاه نحو تقديم المزيد من الدعم إلى اليونان بدلا من إعادة هيكلة الديون، وعلى إثر إعلان الاتحاد الأوروبي بتلك الخطوة الجديدة ارتفع اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوى له في أربعة أسابيع ، فقد سجل اليورو 1.46 دولار بالرغم من مخاوف ديون اليونان والتي يتوقع أن توقع اتفاقاً للحصول على حزمة دعم تفوق الـ100 مليار دولار بالإضافة إلى مبلغ 110 مليار دولار التي تحصلت عليها في العام السابق، واستمرت إجراءات التقشف في اليونان بالرغم من الاضطرابات التي صاحبت تنفيذ معالجات الدين العام في الاقتصاد.

يتوقع أن يرفع البنك المركزي الأوربي أسعار الفائدة على ودائع اليورو قريباً ، ومع ذلك يمكن القول بان هناك تذبذبات عالية في أسعار العملات الرئيسية مقابل الدولار وهناك اتجاه قوى لارتفاع الدولار، وترتب على ذلك انخفاض أسعار المعادن الرئيسية وعلى رأسها الذهب والذي سجل انخفاضاً متوقعاً لأن تعافى الأسواق المالية العالمية من شأنه أن يحول المستثمرين من الذهب إلى الأسهم والسندات .

ارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية بنهاية مايو 2011م، حيث سجل مؤشر داو ونز 12441 نقطة ، مقارنة ب 6875 نقطة كأدنى مستوى له خلال الخمسة أعوام السابقة بتاريخ 3-4-2009م ، بينما أعلى مستوى له قبل الأزمة 14066 نقطة في 10 مايو 2007م، وهذا يعنى اقتراب المؤشر من مستوى ما قبل الأزمة المالية العالمية .بلغ مؤشر ناسداك 2870 نقطة متخطياً اعلي مستوى له 2816 نقطة في 30 أكتوبر 2007م ، وكان قد بلغ أدنى مستوى له في 3 يونيو 2009م بمستوى 1293 نقطة ، وهذا يدل على استمرار تعافى الأسواق المالية الأمريكية من آثار الأزمة المالية العالمية .

بالرغم من تحسن أداء مؤشرات الأسواق المالية الأوروبية، إلا أن مستوى التعافي اقل بكثير من مستويات الأسواق الأمريكية، فقد سجل مؤشر داكس الألماني 7620 نقطة بنهاية مايو 2011م ، مقارنة بأعلى مستوى له قبل الأزمة المالية العالمية 8067 نقطة في 28 ديسمبر 2007م، وسجل أدنى مستوى له خلال الأعوام

الخمسة الماضية في 3 مارس 2011م حوالي 3690 نقطة. بلغ مؤشر فوتسي 100 الإنجليزي 5983 نقطة في 27 مايو 2011م، وسجل أدنى مستوى له 3512 نقطة في 3 مارس 2009 م مقارنة بأعلى مستوى له 6659 نقطة في 30 أكتوبر 2007م. سجل مؤشر كاك 40 الفرنسي 3942 نقطة في 30 مايو 2011م، وبلغ أدنى مستوى له 2554 نقطة في 3 مارس 2009م، بينما سجل أعلى مستوى له 6104 نقطة في 30 مارس 2007م، عليه يمكن القول بان مؤشرات الأسواق المالية الأوروبية مازالت تعكس قدر كبير من التفاوت ولم تقترب كثيراً من مستويات ما قبل الأزمة، وهذا يدل على بان تعافى الأسواق الأوروبية مازال بعيداً نتيجة للمخاوف من أزمة الدين العام التي طالت كل من اليونان والبرتغال وأسبانيا وإيرلندا.

انتهجت الأسواق المالية الآسيوية نمط الأسواق الأوروبية ومازالت بعيدة عن التعافي عن مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية، فقد بلغ مؤشر نكاي الياباني 9005 نقطة في 30 مايو 2001م، وبلغ أدنى مستوى له 7229 نقطة في 3 مارس 2009م، وأعلى مستوى له 18221 نقطة في 5 يوليو 2007م، أي مازالت مستويات ما قبل الأزمة ضعف المستويات الحالية، وبلغ مؤشر هانغ سنغ الكوري 23684 نقطة في 30 مايو 2011م، وكان قد بلغ أدنى مستوى له 11694 نقطة في 10 مارس 2009م وأعلى مستوى له 30405 نقطة في 26 أكتوبر 2007م. تأثرت الأسواق المالية الآسيوية بالتسونامي الياباني والضغط التضخمية في كل من الصين والهند، ألا أن تحسن الأداء الاقتصادي الحقيقي خلال النصف الأول من العام 2011م قد يشير بإمكانية استمرار عملية التعافي. إن أهم دلالات التعافي من الأزمة المالية العالمية هي زيادة الطلب العالمي على الصادرات السودانية، ويتوقع أن تساعد الظروف الدولية في تحقيق أهداف ترقية الصادرات السودانية.

أظهرت البيانات الصادرة حديثاً خروج اليابان من نطاق الركود (deflation) لأول مرة منذ عامين، وسجل مؤشر أسعار المستهلك معدل تغير شهري بلغ 0.6%، بينما ارتفعت معدلات التضخم في الصين إلى 5.5% في مايو 2011م وهي أعلى معدلات تسجل خلال الثلاث أعوام السابقة، واتخذت السلطات النقدية في الصين إجراءات صارمة للسيطرة على معدلات التضخم عن طريق رفع الاحتياطي النقدي القانوني ثمانية مرات حيث بلغ 21% من جملة الودائع المصرفية، ورفع سعر الخصم إلى حوالي 6% ومع ذلك ظلت الضغوط التضخمية عالية خلال هذا العام، وهذا يدل على أن السياسة النقدية الانكماشية ستستمر، فقد سجل معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد الصيني 10% في العام 2010م وهناك تحديات كبيرة للمحافظة على هذا المعدل في ظل الضغوط التضخمية الماثلة.

ارتفعت معدلات التضخم في الهند إلى مستويات قياسية بلغت 9.5%، وبالتالي أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة، وتستهدف السلطات المالية تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة م الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود -4.5%. على النقيض من توجه السياسة النقدية في الصين (وبالرغم من ارتفاع معدلات التضخم في الهند) ألا أن السلطات النقدية في الهند لم تتدخل في رفع الاحتياطي النقدي من 7.5%، حيث تراقب

السلطات مستوى السيولة الكلية في الاقتصاد وهو في نطاق العجز السيولي على أن لا يتخطى -1% من حجم الودائع في النظام المصرفي لضمان فعالية آلية الانتقال النقدي، مع مراقبة لصيقة لأرصدة الجهات الحكومية والغرض الأساسي هو محاولة السيطرة على معدلات التضخم. وتكمن تحديات التضخم المستورد في الهند في ارتفاع أسعار البترول عالمياً، وهذا يفسر توجه الصين والهند للبحث عن مصادر الطاقة في أفريقيا، ولربما قادت التحولات الكبيرة في مجالات التجارة والاستثمار إلى زيادة التنافس الغربي الآسيوي حول فرص الاستثمار ليس فقط في أفريقيا والشرق الأوسط بل على مستوى بقية الاقتصادات الصاعدة والدول النامية.

ارتفعت الضغوط التضخمية في دول الجوار (إثيوبيا مثلاً) إلى 37% بنهاية مايو 2011م وذلك بسبب تنامي الكتلة النقدية بمعدل تراكمي بلغ 35% منذ بداية العام، وقد رفعت السلطات النقدية الاحتياطي النقدي القانوني من 10% إلى 25% ومؤخراً إلى 27% من جملة الودائع لتحجيم الآثار التضخمية للتوسع النقدي. حافظت السلطات النقدية في مصر على أسعار فائدة ثابتة 8.5% بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم إلى 11.9%، ويعنى ذلك أن تكلفة التمويل الحقيقية سالبة ويرجللسودان في ذلك إلى ارتفاع حجم الدين العام في الاقتصاد ورغبة السلطات في تشجيع الاستثمار.

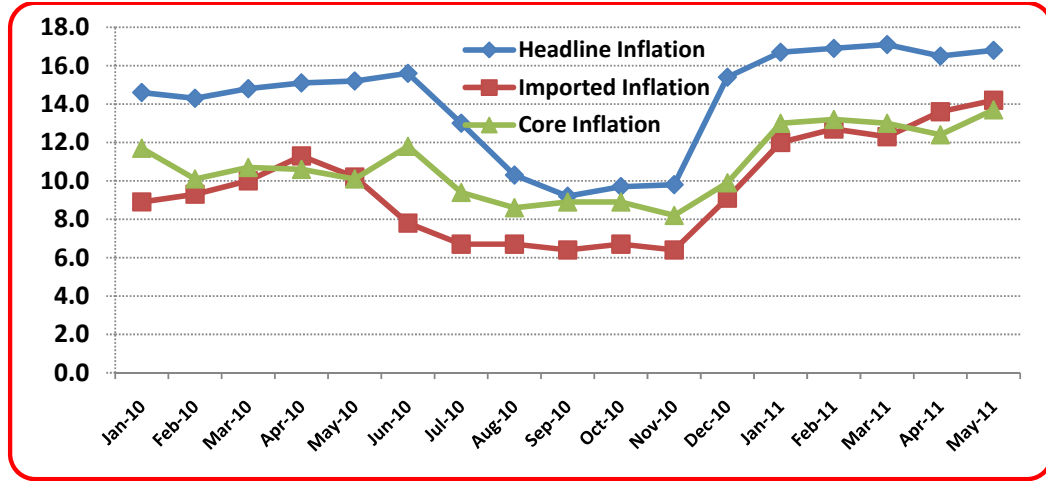
ارتفع معدل التضخم لدى معظم شركاء التجارة الخارجية للسودان في شهر مايو 2011م حيث بلغ في الصين (5.5%) ومنطقة اليورو (2.7%) و مصر (11.9%)، الهند (9.4)، الإمارات العربية (1.4%)، كوريا (3.5%)، اليابان (0.6%)، السعودية (4.7%). وهذا يعنى إمكانية زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة القادمة فترة إبطاء قصيرة تتزامن مع ضغوط موقف القطاع الخارجي بسبب تداعيات ما بعد الانفصال، ولذلك يهتم البنك المركزي بوضع الترتيبات اللازمة لاحتواء التضخم والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي كأحد أهم أولويات المرحلة القادمة.

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

سجل معدل التضخم الكلي ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر مايو 2011م حيث بلغ التضخم الكلي (headline inflation) 16.8% في مايو 2011م، وذلك لارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشروبات غير الكحولية، كذلك ارتفع معدل التضخم الأساسي (core inflation) إلى 14.2% وارتفع التضخم المستورد (imported inflation) إلى 13.7% في مايو 2011م وذلك لارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة.

الشكل رقم (1) معدلات التضخم يناير 2010م إلى مايو 2011م



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

2-2 عرضت تضخم ظاهرة نقدية وبالتالي تسهم السياسات النقدية الانكماشية التي ينتهجها البنك المركزي حالياً في تخفيف معدلات التضخم، إلا أن التضخم أيضاً يعكس دفع النفقات، فارتفاع أسعار الاسمنت مؤخراً يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف في قطاع الإنشاءات وهو من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تشغيل عدد كبير من العمال والمهندسين وأنشطة تجار التجزئة، وبما لاشك فيه أن ارتفاع أسعار الاسمنت بشكل مضطرب يمكن أن يحدث تباطؤ حقيقي في الاقتصاد، وهو ما لم يتم التحسب له مطلقاً، حيث تشير معظم التحليلات إلى إمكانية حدوث صدمة في القطاع الخارجي والموازنة العامة للدولة، إلا أن ظهور الصدمة مبكراً في احد أهم السلع التي يعتمد عليها قطاع الإنشاءات والبناء من شأنه أن يحدث أثارا ديناميكية تؤدي إلى انفلات الأسعار بأسباب غير نقدية، وهذا يعني عدم جدوى الإجراءات النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في حال ظهور ندرة في سلع رئيسية، وبما لاشك فيه أن الزيادة الكبيرة في أسعار الاسمنت مؤخراً حدثت نتيجة لزيادة كلفة الفيرنس كأحد أهم مدخلات الإنتاج وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الأخرى، هذا بالإضافة لزيادة حجم المخزون نتيجة لضيق السوق المحلي وعدم مقدرته علي المنافسة خارجياً، وينطبق ذلك على سلع السكر والقمح، والتي تتطلب جهود مضمية من اجل توفيرها عبر الإنتاج المحلي في إطار استراتيجية إحلال الواردات التي تنتهجها الدولة حالياً، ولذلك لابد من التنسيق بين الجهات المعنية بإنتاج وتسويق السلع الرئيسية والتأكد التام من فعالية الأطر الرقابية من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي.

2-2 عرض النقود:

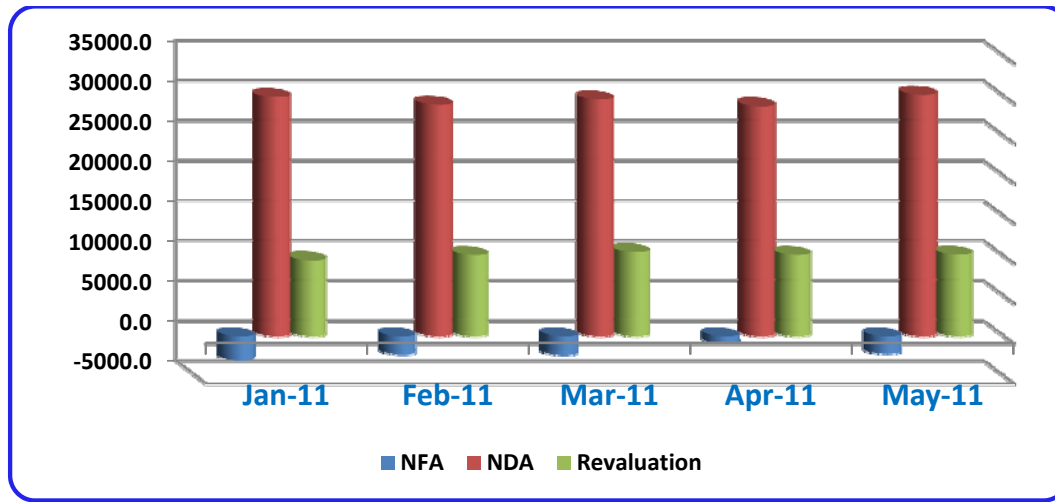
بلغ عرض النقود في 31 مايو 2011م حوالي 38176.3 مليون جنيه، بمعدل نمو تراكمي بلغ 7.31% بداية العام.

الجدول رقم (1) عرض النقود يناير 2011م - 31 مايو 2011م

Month	NFA	NDA	Revaluation	Money Supply	Cumulative growth
Jan-11	-3001	29880	9509	36388	2.5
Feb-11	-2299	28943.8	10165.7	36810.1	3.7
Mar-11	-2217.5	29654.9	10361.2	37798.6	6.5
Apr-11	-928.6	28750.5	10176.9	37998.8	7.0
May-11*	-2223.9	30192.8	10207.3	38176.3	7.5

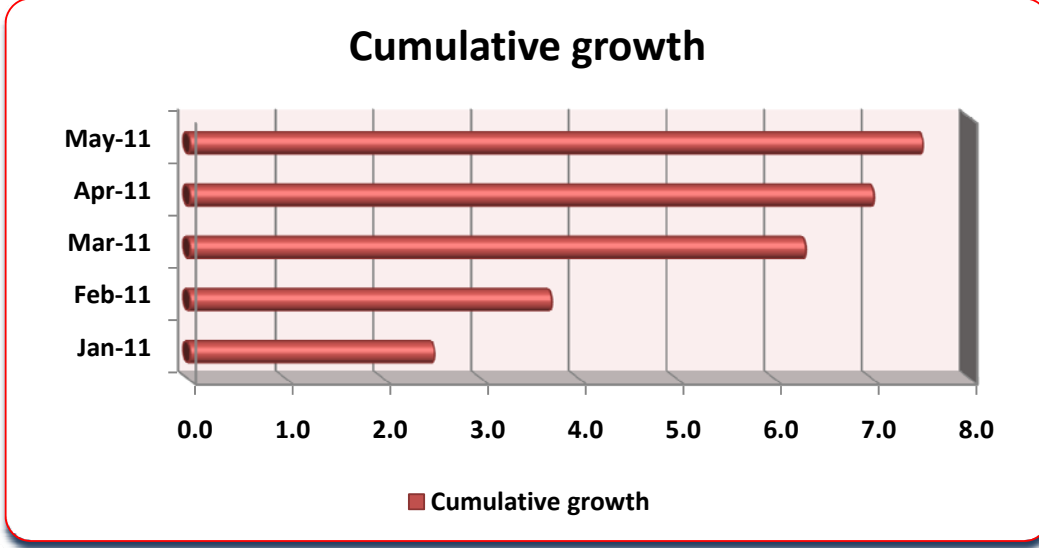
*بيانات تقديرية

الشكل (2) عرض النقود يناير - 31 مايو 2011م



يدرس البنك المركزي مصادر التوسع النقدي حالياً، وهناك ترتيبات موضوعة من اجل ضمان تحجيم النمو النقدي عبر آليات البنك المركزي المتعارف عليها، والتي تشمل الاحتياطي النقدي القانوني، عمليات النقد الأجنبي، هوامش التمويل، عمليات السوق المفتوحة، ودائع البنك المركزي طرف البنوك التجارية في إطار الضخ السيولي وغيرها من الأدوات التي يتوقع أن تساعد في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

الشكل (3) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2011 إلى 21 مايو 2011 م



بلغ متوسط صرف وسوق النقد الأجنبي:

بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدي بنك السودان المركزي 2.6814 في مايو 2011 مقابل 2.6814 في ابريل 2011م، وتراجع متوسط سعر صرف الدولار في السوق الموازي من 3.2962 جنيه في 2011م بينما ظل حافز الصادر ثابتاً في 4.77%، وبلغ متوسط سعر صرف اليورو في السوق الموازي 4.5433 جنيه في مايو 2011م. وستؤدى خطة الضخ بالنقد الأجنبي والية تحديد سعر الصرف حالياً إلى مزيد من الاستقرار في سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم والتي تعتبر أهم أهداف المرحلة الحالية المتمثلة في تحقيق استقرار سعر الصرف. في إطار المتابعة والمراجعة المستمرة لضوابط وتوجيهات التعامل بالنقد الأجنبي. فقد أصدر بنك السودان المركزي تعميماً لكافة المصارف بالسودان بخصوص تحرير سلعة السكر، بان تقوم المصارف بإكمال الإجراءات المصرفية الخاصة باستيراد سلعة السكر. كما أصدر منشور قضي بالسماح بالتحويل من حساب المقاولين المحليين الخاص بالنقد الأجنبي لسداد الالتزامات التي تنص عليها العقود الموقعة مع جهات أجنبية.

1-4 أداء التمويل المصرفي:

تركز التمويل المصرفي بنسبة 16.6% في القطاع الصناعي في شهر ابريل، ولذلك يمكن القول بان الحوافز التي يعطيها البنك المركزي للبنوك قد نجحت في توفير التمويل للقطاعات ذات الأولوية، ومن ثم قطاع التجارة المحلية بنسبة 10.4%. ثم قطاع الواردات بـ 9.4%. وبرز قطاع العقارات كتمويل طويل الأجل ضمن البنود الأخرى (والتي تشمل التمويل العقاري وتمويل الخدمات... الخ حيث بلغ 47.0%،

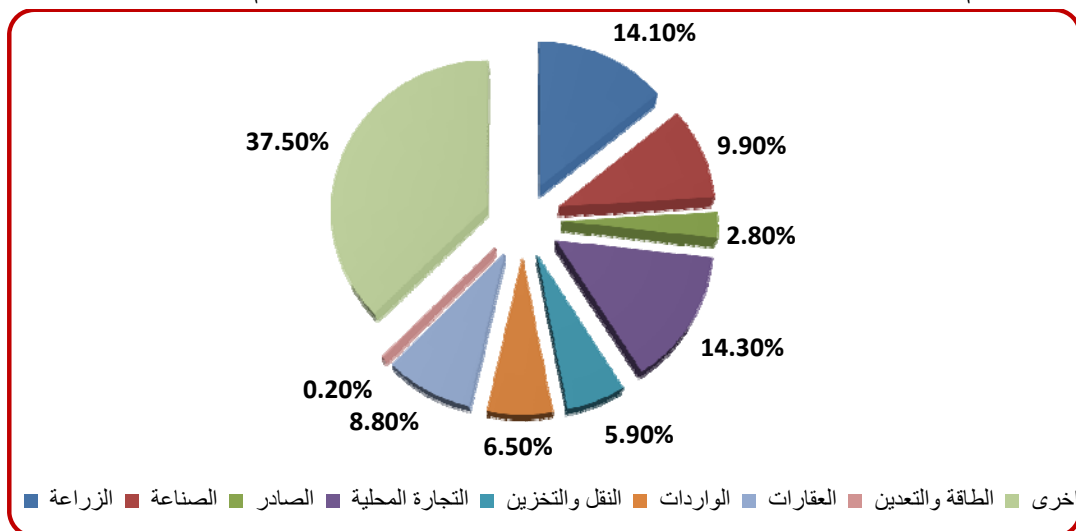
الجدول رقم (2) تدفق ورصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات، ابريل 2011 م : بملايين الجنيهات

القطاع	التدفق*	النسبة	الرصيد	النسبة
الزراعة	119.6	5.6%	2,546.5	14.1%
الصناعة	358.2	16.7%	1,786.9	9.9%
الصادر	48.8	2.3%	504.3	2.8%
التجارة المحلية	222.3	10.4%	2,573.6	14.3%
النقل والتخزين	79.7	3.7%	1,055.5	5.9%
الواردات	201.5	9.4%	1,172.1	6.5%
العقارات	47.8	2.8%	1,586.8	8.8%
الطاقة والتعدين	59.3	2.2%	39.5	0.2%
أخرى	1,006.5	47.0%	6,744.6	37.5%
المجموع	2,143.7	100.0%	18,009.7	100.0%

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

*بيانات أولية

الشكل رقم (5) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات لشهر ابريل 2011 م :-



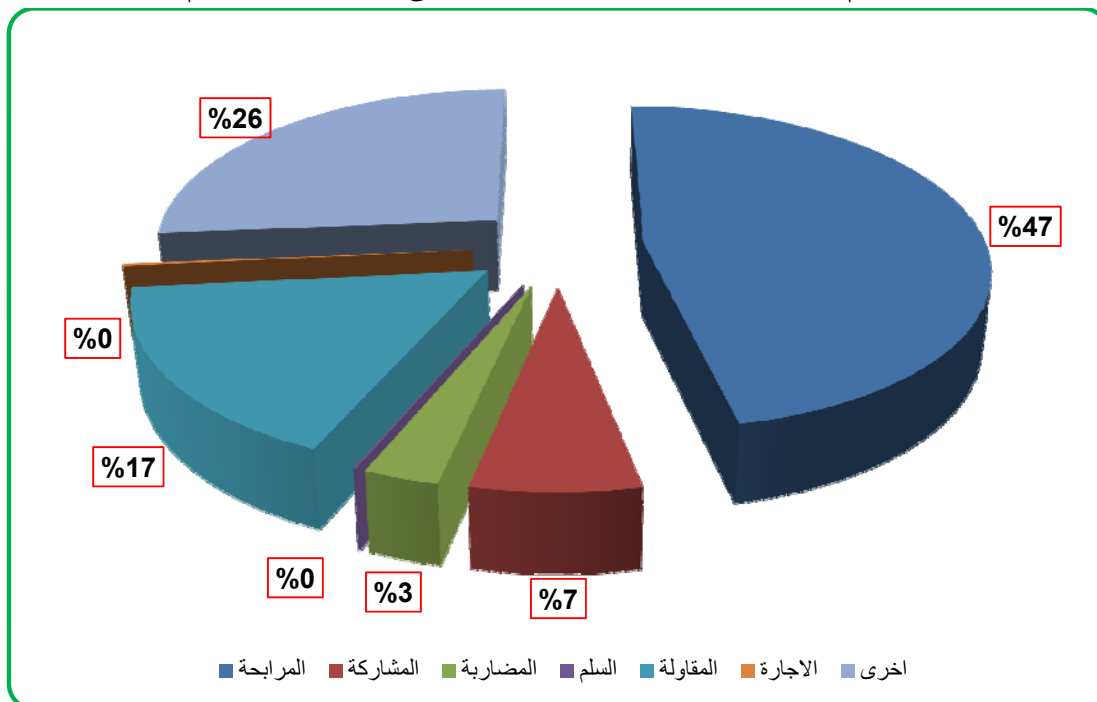
جدول رقم (3) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر ابريل 2011 م: - (بملايين الجنيهات)

الصيغة	المبلغ	%
المراجحة	1,002.8	46.78
المشاركة	141.4	6.60
المضاربة	63.5	2.96
السلم	2.2	0.10
المقاولة	364.2	16.99
الإجارة	4.9	0.23
أخرى	564.7	26.34
المجموع	2,143.7	100.00

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

يلاحظ تركيز التمويل بصيغة المراجحة دون الصيغ الأخرى و التي بلغت نسبتها حوالي 46.78% من إجمالي تدفق التمويل المصرفي لهذا الشهر وذلك نظراً لضمان الربحية، بالإضافة إلى عدم تعرضها للمخاطر وعمليات التعثر المصرفي، تليها المقاولة بنسبة 16.99%، وسجلت الصيغ الأخرى نسبة 26.34%، كما يلاحظ انخفاض التمويل بصيغتي السلم والإجارة بالرغم من مساهمتهما في تمويل القطاع الزراعي والبنية التحتية إذ بلغت نسبة التمويل فيهما فقط 0.1%، 0.23% على التوالي. أصدر بنك السودان منشوراً سمح بموجبه برفع سقف التمويل الأصغر إلى 20 ألف جنيه، وستسهم هذه الخطوة في إحداث نقلة نوعية في نشاط مكافحة الفقر وتوفير التمويل لصغار المنتجين، حيث يؤدي رفع السقف إلى إدخال شرائح كبيرة من الفقراء النشطين اقتصادياً، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي.

الشكل رقم (6) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر ابريل 2011م :-



5-2 موقف القطاع الخارجي و حركة التجارة الخارجية:

سجل الميزان التجاري حتى نهاية ابريل 2011 فائضاً قدره 629.3 مليون دولار، مقارنة بـ 435.2 مليون دولار لشهر مارس 2011 وذلك نتيجة لتحسن عائدات الصادرات البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول عالمياً و بسبب نمو صادرات الذهب والصادرات غير البترولية. لقد شجع تحسن أداء القطاع الخارجي على استقرار سعر الصرف خلال الفترة الماضية في إطار سياسة الضخ بالنقد الأجنبي، والتي أدت إلى تراجع نسبة الحافز إلى 4.77%، وتقريب الفارق بين السعر الرسمي والموازي. ساهم ارتفاع حصيلة صادر السلع المعدنية خاصة الذهب إلى تحسين موقف القطاع الخارجي. ومن المتوقع أن تكثف الدولة جهودها لتحسين أداء الصادرات غير البترولية، وفيما يلي تفاصيل الصادرات غير البترولية:

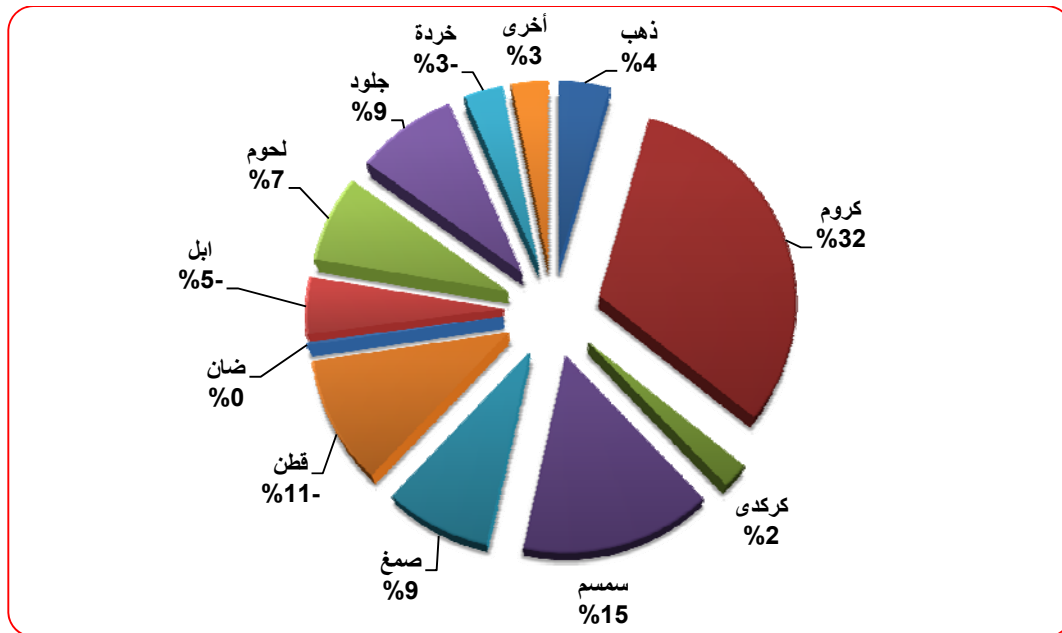
الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية ابريل 2011 (ملايين الدولارات)

السلعة	ابريل 2011	حتى نهاية ابريل 2011	ابريل 2010	حتى نهاية ابريل 2010
ذهب	87.21	334.1	102.97	272.71
كروم	0.41	2.79	0.38	1.05
كركنى	1.21	7.03	1.21	6.33
شمس	13.77	110.69	10.26	61.55
صمغ	5.48	26.24	5.53	18.19

السلعة	ابريل 2011	حتى نهاية ابريل 2011	ابريل 2010	حتى نهاية ابريل 2010
قطن	6.21	8.6	3.89	19.72
ضان	11.53	43.21	11.92	43.79
ابل	2.05	7.49	1.98	10.06
لحوم	0.34	2.72	0.45	1.96
جلود	2.21	10.69	1.46	7.39
خرقة	2.25	7.68	3.31	9.26
أخرى	16.204	39.55	4.563	34.1
الصادرات غير البترولية	148.874	600.79	147.923	486.11

بنك السودان المركزي - إدارة النقد الأجنبي

الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية ابريل 2011م



بلغت نسبة الآلات والمعدات إلى جملة واردات في ابريل 2011م حوالي 23.6%، و واردات المصنوعات بنسبة 20.3%، لمواد غذائية بنسبة 20.3%، مواد كيميائية 12.9%، وسائل النقل بنسبة 9.9%، المواد الخام بنسبة 9.1%. ومما لاشك فيه هناك خقيمة الواردات كيميائية الواردات السودانية، حيث يتم استيراد سلع غذائية كان بالامكان إنتاجها محلياً والاستفادة من أزمة الغذاء الماثلة حالياً، عليه يشجع البنك المركزي سياسة إحلال الواردات وتشجيع المصارف لتقديم التمويل لقطاعات الزراعة والصناعة بهدف التصنيع لتغطية السوق المحلي والتصدير.

جدول رقم (6) تفصيل قيمة الواردات السودانية خلال الفترة فبراير - ابريل 2011م

(ملايين الدولارات)

السلعة	فبراير	النسبة	مارس	النسبة	أبريل	النسبة
منسوجات	17.3	2.7	22.2	2.7	19.0	2.6
مصنوعات	142.9	22.6	154	18.6	153.7	20.9
آلات ومعدات	171.7	27.1	266.1	32.2	173.6	23.6
مواد خام	61.5	9.7	79.7	9.6	66.8	9.1
مشروبات وتبغ	6.7	1.1	5.8	0.7	8.9	1.2
مواد غذائية	118.9	18.8	119.7	14.5	149.3	20.3
وسائل نقل	50.3	7.9	107.2	13.0	72.5	9.9
مواد كيميائية	62.5	9.9	71.3	8.6	89.2	12.1
أخرى	1.1	0.2	1.4	0.2	1.7	0.2
المجموع	632.9	100.0	827.4	100.0	734.6	100.0

المصدر: قسم ميزان المدفوعات - إدارة الإحصاء - بنك السودان المركزي

يلاحظ انخفاض إجمالي الواردات خلال شهر ابريل 2011 إذ بلغت 734.6 مليون دولار مقارنة بـ 827.4 مليون دولار لشهر مارس 2011 أي بنسبة 11%، و يرجع هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء والمتعلقة بحظر السلع غير الضرورية وتوظيف موارد النقد الأجنبي لاستيراد السلع الضرورية من ناحية والإجراءات التي اتخذت من قبل سلطات الجمارك والبنك المركزي بهدف ترشيد الطلب على النقد الأجنبي وتحسين موقف ميزان المدفوعات.

2-6 الذهب والمعادن الأخرى:

شهدت أسعار الذهب السودانية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الشهر الحالي إذ بلغت قيمة الجرام حوالي 46 دولار. ومع زيادة التنقيب التقليدي يتوقع أن تزيد الكميات المصدرة من خام الذهب، هذا الوضع يتطلب زيادة الإجراءات التحفيزية للمستثمرين الأجانب والشركات المحلية بحيث يكون التنقيب بصورة أكثر تطوراً لرفد احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، ويهدف البنك المركزي إلى تنشيط عمليات شراء الذهب وتحويلها مباشرة إلى احتياطات النقدي الأجنبي واستخدام آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي لاستقرار سعر الصرف من ناحية ولامتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد من ناحية أخرى.

2-7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الأوراق المالية:

بلغ الرصيد الكلي لإصدارات شهامة حسب المستثمرين لقطاعات: بنك السودان، البنوك التجارية، المؤسسات والصناديق واللجان والأفراد حتى 2011/5/26 حوالي 9587.62 مليون جنيه، كما بلغ العائد

لسعر خلال شهر ابريل 8.90%. بلغ الرصيد الكلى لشهادات صرح حسب القطاعات المذكورة حوالي 1768.36 مليون جنية، ومتوسط العائد السنوي ب 16% خلال نفس الفترة، أما موقف الرصيد الحالي لشهاب لقطاع بنك السودان والبنوك التجارية بلغ حوالي 243.87 مليون جنية بنسبة 19.52% لبنك الائتجارية. 48% للبنوك التجارية. بلغ إجمالي التداول في السوق الثانوي كالاتي: شهامة بقيمة 63.40 مليون جنية بعدد 120643 شهادة مقابل 142049 شهادة عن الفترة الماضية.

والله الموفق،،

بنك السودان المركزي

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

إدارة البحوث والتنمية